أثر الوقف والابتداء
في تغيير المعاني النحوية عند القراء

د٠ بدر بن عبد العزيز بن مجر المرشدي (*)

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين وبعد.

فالقرآن الكريم هو دستور الله الخالد ومنهجه القويم وطريقه المستقيم وهو معين الشريعة الذى لا ينضب، ومنهل اللغة الذى لا ينفد، فلقد قامت العلوم الشرعية والعربية تدور في فلكه، وتستمد منه أدلتها وحججها.

ومن علوم الشريعة الغراء تأتي واسطة عقدها وهي علوم القرآن الكريم، ومن أبواب علوم القرآن الكريم باب الوقف والابتداء.

والوقف والابتداء: فن جليل به يعرف كيفية أداء القراءة، كما أن "من تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه، وغريبه، معرفة الوقف والابتداء فيه"(١).

"وفى معرفة الوقف الذي دَوَّنه العلماء تَبيينُ معاني القرآن العظيم، وتعريفُ مقاصده، وإظهارُ فوائده، وبه يتهيأ الغوص على درره وفرائده"(٢).

(*) الأستاذ المساعد بقسم النحو والصرف – جامعة شقراء.

(١) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل: لأبى بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق، الأولى١٣٩٠هـ- ١٩٧١م ١٠٨/١.

(٢) جمال القراء وكمال الإقراء: لأبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣) تحقيق د. علي حسين البواب، طبعة مكتبة التراث- مكة المكرمة، ومطبعة الدني- القاهرة، الأولى ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م ٥٥٣/٢ بتصرف.

وقد جعل العلماء وأئمة القراء علم الوقف ملمحا مهما من ملامح تبيين معاني كلام الله –عز وجل– ، وفصل بعضها عن بعض؛ ليتحقق فهم هذا الكتاب، وتتماز فيه المعاني الجائزة والواجبة والممتنعة، وبناء عليه فإن هذا العلم يمثل جانبًا مهمًا جدا بالنسبة للعلوم التي قامت لخدمة هذا الكتاب العزيز، وبيان مراد الله منه؛ لكونه معجزة خالدة إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين.

ومن ثَمَّ فقد عُني هذا العلم بمصنفات رائعة ماتعة أثرت المكتبة العربية عامة، والبحث اللغوي والنحوي بصفة خاصة، كإيضاح الوقف والابتداء: للإمام أبي بكر الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، والقطع والائتناف: للإمام أبي جعفر النحاس (ت:٣٣٨هـ)، والمكتفي في الوقف والابتدا: للإمام أبي عمرو الداني (ت:٤٤٤هـ)، وجمال القراء وكمال الإقراء: للإمام السخاوي (٦٤٣هـ)، والنشر في القراءات العشر: للإمام ابن الجزري (ت:٨٣٣هـ)، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا: للإمام الأشموني(ت:١١٠٠هـ) وسوف تقوم مادة هذا البحث – إن شاء الله تعالى– على آراء هؤلاء العلماء وتوجيهاتهم للوقف والابتداء وأثرها على الدلالة النحوية في الآيات المختارة للتدليل على فكرة البحث.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة هذا البحث في كون مادته العلمية تحليلا لظاهرة فنية رائعة تتبعها العلماء بالتحليل والتعليل وهي ظاهرة (الوقف والابتداء) وأثرها في تغيير التراكيب النحوية في القرآن الكريم، وهو أمر يشوبه بعض المحاذير التي تقلق الباحث في أن يقول في القرآن برأيه.

تساؤلات البحث:

يرى هذا البحث أنَّ الوقف والابتداء يمثل جانبا مهما من جوانب الإبانة في الأساليب العربية الراقية، مع الكشف عن المعاني المتلبسة بالتراكيب النحوية

التي تتغير بالوقف والابتداء، ومن ثَمَّ فقد حاولت أن أجيب من خلال هذا البحث عن جملة من التساؤلات التي يمكن بلورتها فيما يلي:

١-هل تترابط الظواهر الصوتية مع الظواهر النحوية؟

٢-هل تتغير المعاني النحوية في القرآن الكريم بالوقف والابتداء؟

أهمية البحث وأسباب اختياره:

يرجع اختيار هذا الموضوع محلا للدراسة إلى جملة أسباب، من أهمها:

١- أن البحث في أثر الوقف والابتداء في تغيير المعاني النحوية يصلني بكتاب الله -عز وجل- إذ الدلالة النحوية تُكأة لكشف المعاني المحتجبة في التراكيب النحوية؛ ولا عجب فالإعراب فرع المعنى كما يقولون.

٢- أنَّ هذا البحث يربط بين علمين شريفين أحدهما صوتي ينتمي إلى الدرس اللغوي، والآخر ينتمي إلى الدرس النحوي، الأمر الذي يدل على تداخل العلوم العربية.

٣- أن الوقوف على المواضع التي تتغير فيها التراكيب النحوية من خلال الوقف والابتداء يُعدُّ تعبيرا عن منطق اللغة التي لا تقف أمام الصور الظاهرة للتراكيب، وإنما تنظر لها من خلال بنيتها العميقة.

منهج البحث:

للوصول إلى الأهداف المراد تحقيقُها من وراء هذا البحث فسوف يسير في تناوله وعرض مادته داخل إطار المنهجين: الوصفي، والتحليلي، وذلك بالعمد إلى تحليل الظاهرة قيد الدراسة(أثر الوقف والابتداء في تغيير المعاني النحوية) ووصفها، مع التطبيق على بعض الوقوف التي تؤيد فكرة البحث، والكشف عن طاقاتها الدلالية المرتبطة بالمعاني الوظيفية للتراكيب والأدوات النحوية.

وقد اقتصر هذا البحث على بعض الوقوف في بعض الآيات؛ نظرا لكثرة هذه الظاهرة وتوجيهات العلماء لها، الأمر الذي لا يتفق وشروط البحث الملزمة، وإنما كانت غاية البحث وهدفه التدليل على فكرة تداخل العلوم العربية

وارتباط بعضها ببعض، وعدم تباينها؛ من خلال ربط ظاهرة من ظواهر الدرس اللغوي وهي ظاهرة الوقف والابتداء ببعض مسائل وقضايا الدرس النحوي الدلالي.

خطة البحث:

وقد انتظم البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة وقائمة للمصادر والمراجع.

المبحث الأول: أفردته للدراسة النظرية، وذكرت فيه تعريف الوقف والابتداء وأهميته، وأقسامه.

المبحث الثاني: أفردته للدراسة التطبيقية، أثر الوقف والابتداء في تغيير المعاني النحوية عند علماء القراءات.

* *

المبحث الأول

الوقف والابتداء (تعريفه وأهميته وأقسامه)

أولا : تعريف الوقف والابتداء لغةً:

الوقف في اللغة الثبات والاحتباس والمكث، أو هو السكون من الحركة، يأتي فعله متعديًا، فيقال: وقفتُ الدابة، ويأتي لازمًا، فيقال: وقفتْ وقوفًا[١]، ويأتي بمعنى الإعلام، يقال: وقَّفت فلانًا على ذنبه إذا أطلعته عليه، ووقَّفت القارئ عَلَّمْتُه مواضعَ الوقوف، والوقوف في القراءة قطعُ الكلمةِ عمَّا بعدها[٢].

والابتداء ضد الوقف: وهو افتتاح الشيء والشروع فيه، يقال: بدأت الشيء فعلته ابتداء، والبدء فعل الشيء أول[٣].

---

(١) معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس ت:٣٩٥ه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، طبعة دار الجيل- بيروت١٤٢٠هـ-١٩٩٩م ١٣٥/٦. والعباب الزاخر واللباب الفاخر: لأبي الفضائل رضي الدين الحسن بن محمد، الصاغاني القرشي (ت:٦٥٠هـ) تحقيق: محمد حسن ال ياسين، طبعة دار الرشيد للنشر- بغداد، ١٩٨١م ص٦٣٦. والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير: لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي(ت:٧٧٠هـ) طبعة المكتبة العلمية بيروت- لبنان ١٩٨٧م ص٢٥٦، والكليات- معجم في المصطلحات والفروق اللغوية-: لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش- محمد المصري، طبعة مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، ص٩٤٠.

(٢) أساس البلاغة: لأبي القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) تحقيق. عبد الرحيم محمود، طبعة دار المعرفة- بيروت ١٤٠٢هـ ٣٥٠/٢.

(٣) معجم مقاييس اللغة: لابن فارس ١٣٥/٦، ولسان العرب: لجمال الدين محمد ابن مكرم بن علي بن منظور(ت : ٧١١هـ)، تحقيق. أمين محمد عبد الوهاب، وأمين الصادق الحميدي، طبعة دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م ٢٢٣/١.

الوقف والابتداء اصطلاحًا:

قسَّم العلماء الوقف المقصود في فن القراءة إلى نوعين:

الأول: نوع لا يتأثر به المعنى، ومنه الوقف على أواخر الكلم، وتاء التأنيث، ووقفُ حمزة بن حبيب الزيات وهشام بن عمار السُّلمي على الهمز، وهذا النوع ليس مرادًا في هذا البحث؛ لأنه متعلق بكيفية الأداء ولا يُحدِث فرقا في المعنى.

النوع الثاني: وهو الذي يتأثر به المعنى في الآية من حيث تمامه وعدمه، وهو المراد في هذا البحث، وقد عرفه الإمام الزركشي في البرهان بأنه: "فن جليل وبه يعرف كيف أداء القرآن، ويترتب على ذلك فوائد كثيرة واستنباطات غزيرة وبه تتبين معاني الآيات ويؤمن الاحتراز عن الوقوع في المشكلات"(١).

وعرفه الإمام ابن الجزري بأنه: " قطع الصوت على الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بِنية استئناف القراءة إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله"(٢).

وأما الابتداء فهو في عرف القراء: الشروع في القراءة بعد قطع أو وقف، فإن كان بعد القطع فيتقدمه الاستعاذة ثم البسملة إذا كان الابتداء من أوائل السور، وإذا كان من أثنائها فللقارئ التخيير في الإتيان بالبسملة أو عدم الإتيان بها بعد الاستعاذة، وأما إذا كان بعد الوقف فلا يتقدمه الاستعاذة ولا البسملة(٣).

---

(١) البرهان في علوم القرآن: لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، (ت:٧٩٤هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار المعرفة، بيروت- لبنان، الأولى ١٩٥٧م ٣٤٢/١.

(٢) النشر في القراءات العشر: لشمس الدين محمد بن يوسف الشهير بابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ) تحقيق. علي محمد الضباع، طبعة المطبعة التجارية- القاهرة ٢٤٠/١.

(٣) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: لعبد الفتاح بن السيد العسس المرصفي (ت: ١٤٠٩هـ) طبعة مكتبة طيبة- المدينة المنورة، الطبعة الثانية (د.ت) ٣٩٢/١.

ثانيا : أهمية علم الوقف والابتداء:

ترجع أهمية علم الوقف والابتداء إلى جملة أسباب فصلها العلماء، ومنها:

١- اعتناء السلف الصالح – رضوان الله عليهم – به، قال ابن الجزري: "وصحَّ بل تواترَ عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح"(١).

وقد استدل النحاس (ت:٣٣٨هـ) على وجوب تعلمه بالأثر الوارد عن ابن عمر- رضي الله عنه-: لقد عشنا برهة من دهرنا وأن أحدنا ليؤتي الإيمان قبل القرآن وتنزل السورة على محمد – صلى الله عليه وسلم – فيتعلم حلالها وحرامها وما ينبغي أن يوقف عنده منها كما تتعلمون أنتم اليوم القرآن... قال أبو جعفر: فهذا الحديث يدل على أنهم كانوا يتعلمون التمام كما يتعلمون القرآن، وفيه دليل على أن تعلمه إجماع من الصحابة رضي الله عنهم(٢).

٢- كثرة المصنفات التي صنفها العلماء في هذا العلم.

٣- أنَّه علم تُتبين به مقاطع الكلام ومباديه، وتظهر أغراضه ومعانيه؛ إذ الوصل قد يُدخِل في معنى الكلام ما ليس منه، وقد يخرج القطع من معنى الكلام ما هو منه، أو يكون كلامًا غير مفهوم؛ نظرًا لبقاء جزء منه لم يتصل به، ويتبين هذا بالمثال، فالواو بين الجمل قد تكون عاطفة، وقد تكون استئنافية، فإن كانت الأولى فحق الجملة التي بعدها وصلها بما قبلها، وإن كانت الثانية فحق الجملة التي بعدها البدء بها وقطعها عما قبلها.

وقد بين العلماء أهمية هذا العلم وعظيم خطره، فقال عنه علم الدين السخاوي (٦٤٣هـ): "في معرفة الوقف والابتداء الذي دوَّنه العلماء تتبين

---

(١) النشر في القراءات العشر: ٢٢٥/١.

(٢) القطع والائتناف: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس (ت:٣٣٨هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن إبراهيم المطرودي، عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، الأولى ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م ص٨٧، والنشر في القراءات العشر:٢٢٥/١.

معاني القرآن العظيم، وتعرف مقاصده، وتظهر فوائده، وبه يتهيأ الغوص على دُرره وفرائده فإن كان هذا بدعة فنعمت البدعة"[1].

وقال عنه الإمام السيوطي (ت:٩١١هـ): "هو باب الوقف عظيم القدر، جليل الخطر؛ لأنه لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن، ولا استنباط الأدلة الشرعية إلا بمعرفة الفواصل"(٢).

ولا شك أنَّ دراسة الوقف والابتداء والاعتناء به أمر مهمٌّ؛ لكونه مرتبطًا بالمعاني التي يدور عليها الكلام، من حيث انفصال بعضه عن بعض أو تعلقه به، وهو الوقف النحوي إذا صحت التسمية؛ لأنه يكون بمراعاة قواعده وأحكامه التي يضبط بها انفصال الألفاظ بعضها من بعض؛ أي ما يجوز قطعه من المركبات وما لا يجوز، وهو العلم الذي قسم عليه القراء الوقف إلى أنواعه المعروفة من (تامٍ وكافٍ وحسن وقبيحٍ) وهو الذي عليه سير هذا البحث إن شاء الله تعالى وقدر.

ثالثا : أقسام الوقف والابتداء:

قسم العلماء الوقف إلى قسمين؛ وقفًا اضطراريًا، ووقفًا اختياريًّا.

فأما الأول وهو الوقف الاضطراري: فهو الوقف الذي لا يتم به المعنى؛ لكون الكلمة الموقوف عليها ليست محلا للوقف غالبا؛ لشدة تعلقها بما بعدها لفظا ومعنى، أو لفساد المعنى بالوقف على كلام يوهم معنى غير المراد، وهو

(١) جمال القراء وكمال الإقراء: للسخاوي ٥٥٣/٢.

(٢) الإتقان في علوم القرآن: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت:٩١١ه) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م ٢٨٣/١.

المصطلح عليه (بالقبيح) ولا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة من انقطاع نفس ونحوه لعدم الفائدة وفساد المعنى(١).

فمن الوقف القبيح الذي لم يفد معنى لشدة تعلقه بما بعده لفظا ومعنى الوقف على(الحمد) من قوله تعالى: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الفاتحة:١] وكالوقف على (الناس) من قوله: ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ [البقرة:٢١٣]، ولا يجوز الوقف على مثل هذا إلا لضرورة، ثم يبتدأ بعد زوال الضرورة بالكلمة الموقوف عليها إن كان يصح الابتداء بها، وإلا فيبتدأ بما قبلها مما يصح الابتداء به.

ومن الوقف القبيح الذي يوهم معنى غير المعنى المراد من الآية الوقف على (لا يستحي) من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي* أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا...﴾ [البقرة:٢٦] والابتداء بقوله: (أَنْ يضرب...)، وكالوقف على (والظالمين) من قوله تعالى: ﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ* أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان:٣١] والابتداء بقوله: (أعد لهم...).

والوقف على هذا وأمثاله أقبح وأشنع من سابقه؛ لما فيه من فساد المعنى، ولا يجوز لمؤمن يؤمن بالله ورسوله أن يتعمده.

وأما القسم الثاني وهو الوقف الاختياري: فهو الذي يتم الكلام به، مع جواز تعلقه بما بعده من جهة اللفظ أو المعنى، وهو أنواع:

١- **تامٌ:** وهو الذي لا يتعلق بما بعده البتة، لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى، وقد اصطلح عليه الأئمة بالتام؛ لتمامه المطلق، ولكونه يُوقف عليه ويُبدأ بما بعده، كقوله تعالى:﴿ وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] الوقف عليه

(١) المكتفي في الوقف والابتدا: لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ) تحقيق. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، طبعة دار عمار- الأردن، الأولى١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م ص١٤٠، والنشر في القراءات العشر:١/٢٢٥.

تام؛ لأنه يُبدأ بعده بقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[البقرة:٦]، والوقف على:﴿ وَلَوۡ أَلۡقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ﴾ [القيامة:١٥] تام؛ للابتداء بعده بقوله:﴿ لَا تُحَرِّكۡ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾(١).

٢- **كافٍ:** وهو الذي له تعلق بما بعده من جهة المعنى دون اللفظ، وقد اصطلح عليه بـــ(الكافي) للاكتفاء به عما بعده، واستغناء ما بعده عنه، وهو كالتام في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده، وهو أكثر أنواع الوقف ورودا في القرآن الكريم، ومنه الوقف على رؤوس الآي كقوله تعالى:﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة:٣]، والابتداء بقوله: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾. وقد يكون الوقف الكافي كذلك في وسط الآيات كالوقف على قوله تعالى: (أشهدوا خلقهم) في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف:١٩] والابتداء بقوله: ﴿ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾.

وقد يكون الوقف كافيًا على تفسير وإعراب، وغير كـــاف علـــى آخـــر؛ وذلك كالوقف على قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُـــلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْـــزِلَ عَلَـــى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ ...﴾ [البقرة:١٠٢]، فالوقف على جملة (يعلمون الناس السحر) كافٍ إذا جعلت (ما) التي بعدها نافية؛ أي: لم ينزل عليهما سحر ولا باطـــل، وإنمـــا أنزل عليهما الأحكام، وأُمرا بنصرة الحق وإبطال الباطل، وغير كافٍ بل حسنٌ

(١) المكتفي في الوقف والابتدا: ص ١٤٠.

إذا جعلتها بمعنى (الذي)؛ أي: ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر والذي أنزل على الملكين، ولا يصح حينئذ الابتداء بها[1].

حسنٌ: وهو الذي له تعلق بما بعده من جهة اللفظ والمعنى معا، وقد اصطلح عليه بـ(الحسن)؛ لأنه حسنٌ مفيدٌ معنى في ذاته يجوز الوقف عليه، ولا يجوز البدء بما بعده؛ لارتباطهما فيه لفظا ومعنى، ومن ذلك الوقف على لفظ الجلالة (لله) في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ* رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة:١] والابتداء بقوله: (ربِّ العالمين) فإن الوقف على لفظ الجلالة يفيد معنى في ذاته، لكنه يتعلق بما بعده لفظا ومعنى؛ فما بعد لفظ الجلالة صفة له، ولا يصح فصل الصفة عن الموصوف، وما دام لا يصح الابتداء بما بعد الموقوف عليه فعدم الوقف أولى، ثمَّ " لأنه ابتداء والابتداء بالمجرور قبيح؛ لأنه تابع لما قبله" [2].

وسوف أتتبع بعض الوقوف لبيان أثرها في تغيير المعاني النحوية في المبحث الآتي من هذا البحث:

* *

(١) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا: لأحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني (ت: ١١٠٠هـ)، تحقيق. عبد الرحيم الطرهوني، طبعة دار الحديث- القاهرة، مصر ٢٠٠٨م ٨١/١.

(٢) المكتفي في الوقف والابتدا: ص ١٤٥.

المبحث الثاني

أثر الوقف والابتداء

في تغيير المعاني النحوية عند القراء

لا يخفى على أحد من الدارسين المختصين بالدراسات اللغوية والنحوية أنَّ كثيرا من النحاة عنوا عناية فائقة بتوجيه دلالة تغيير المعاني النحوية الناشئة عن الوقف والابتداء في القرآن الكريم، ورصد وتحليل مستويات التراكيب النحوية لتحصيل المعاني الدلالية الناجمة عنها؛ إذ يؤدي اختلاف مواضع الوقف في هذه التراكيب إلى تغيير أوجه الإعراب ومن ثَمَّ إلى تغيير المعاني، وهذا يرجع في الأساس إلى مرونة اللغة العربية؛ حيث إنَّ الوظائف النحوية قد تتغير بتغير الوقف والابتداء، ففي قول الله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام لما طلب من الله الاستعانة بأخيه هارون عليه السلام: ﴿ قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَاناً فَلا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُمَا وَمَنْ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ﴾ [القصص: ٣٥].

فإنك إذا وقفت في هذه الآية على قول الله تعالى: (قال سنشد عضدك بأخيك ونجعل لكما سلطانا فلا يصلون إليكما) يكون المعنى: أنهم لا يصلون إليكما بسبب السلطان الذي جعله الله لكما، وإذا وقفت على قوله: (فلا يصلون إليكما بآياتنا) يكون المعنى: لا سبيل لهم إلى الوصول إلى أذاكما بسبب إبلاغكما آيات الله، وإذا وقفت على قوله: (بآياتنا أنتما ومن اتبعكما الغالبون) يكون المعنى: أنتما ومن اتبعكما الغالبون بآياتنا؛ فتكون الآيات سبب الغلبة، ولا شك أن هذه المعاني متكاملة وليست متعارضة، ولا شك أيضا أنَّ تغير هذه المعاني بسبب الوقف يستتبعه تغير الوظائف النحوية في الآية الكريمة، ومن هنا يتبين لنا أن تغيير الوقف مؤثر جدا في تغير الدلالة وهو مقصود المبحث الثاني من هذا البحث الذي جاء تطبيقا لأثر الوقف والابتداء.

*** من أثر الوقف في تغيير الحذف والتقدير في الجملة قول الله تعالى:** ﴿ الٓمٓ* ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:١-٢].

يرى العلامةُ النحاسُ أن الوقف على (الٓمٓ) كاف وليس بتمام[١]؛ وذلك لتعلقه بما بعده من جهة المعنى دون اللفظ، وإنما جاز الوقف عليه لأنه رأس آية.

وقد علل النحاس اعتبار الوقفَ هنا كافيا وليس تاما بأنَّ الأحرف المقطعة (الٓمٓ) من أحرف المعجم التي لا يُعرف معناها بالوقف عليها، فكان الوقف عليها كافيا لكونها رأس آية، مع تعلقها بما بعدها من جهة المعنى[٢].

ثُمَّ نقل النحاس في الوقف في الآية أحكاما وتوجيهات أخرى؛ فقال بأن يعقوب بن إسحاق الحضرمي وأبا الحسن بن كيسان يريان أن الوقف على (الٓمٓ) تامٌ، وليس كافٍ، إلا أن الأول علل التمام بأن كل حرف من هذه الأحرف يفيد معنى؛ قدره بـ(أنا الله أعلم) فجعل كل حرف مقابلا لكلمة مما قدره، وأما ابن كيسان فقدر(الٓمٓ) اسما للسورة في موضع نصب بعامل محذوف تقديره (اِقرأْ ألمْ) أو في موضع رفع مبتدأ حُذف خبره، تقديره (عليك الٓمٓ) أو (هذا أو ذلك الٓمٓ)[٣].

وقيل إنَّ الوقف على (الٓمٓ) ليس بتمام ولا كافٍ، وهو مذهب الفراء؛ لأن المعنى عنده أنها حروف المعجم اجتزئ ببعضها من بعض، والتقدير عنده: (يا محمد ذلك الكتاب)، قال أبو إسحاق الحضرمي: وهذا خطأ، ولو كان كما قال لكان بعدها أبدًا (ذلك الكتاب) أو ما أشبهه[٤].

---

(١) المكتفي للداني ص١٨.

(٢) القطع للنحاس ص٣٠ .

(٣) المرجع السابق ص٣١.

(٤) المرجع السابق ص٣١.

وقال عكرمة: (الٓمٓ) قسمٌ، وقوله: إنها قسم يوجب ألا يكون تماما؛ لأن القسم متعلق بما بعده، وقيل: هو تنبيه[١].

وبناء على هذه الأوجه الثلاثة الأخيرة فهو متعلق بما بعده لحصول الفائدة فلا يفصل منه لذلك؛ وهو حيث أتى رأس آية في الكوفي[٢]؛ فمن حيث ذلك كان جملة مستقلة وكلامًا تامًا[٣]، وهذا ما أيده الأخفش بقوله: " كل حرف من هذه الأحرف قائم بنفسه يحسن الوقف عليه، والأَوْلَى الوقف على آخرها اتباعًا للرسم العثماني"[٤].

*** ومن أثر الوقف في تغيير جملة الخبر من جملة الصلة قول الله تعالى:**

﴿ يس* وَالْقُرْءانِ الْحَكِيمِ* إِنَّكَ لَمِنَ ٱلمُرسَلِينَ* عَلَىٰ صِرَٰط مُّستَقِيم﴾[يس:١-٤].

ذكر النحاس أنَّ الوقف عند السجستاني على قوله: (إِنَّكَ لَمِنَ ٱلمُرسَلِينَ) كاف، وعلى قوله: (عَلَىٰ صِرَاط مُّستَقِيم) تمام[٥].

قال النحاس: وقد غلط أبو حاتم في القولين جميعا؛ لأن قوله: (إِنَّكَ لَمِنَ ٱلمُرسَلِينَ) لا يخلو من إحدى ثلاثة توجيهات: أن يكون (عَلَىٰ صِرَاط مُّستَقِيم) خبرا بعد خبر؛ فلا يكفي الوقوف على ما قبله، أو يكون التقدير: (إنك من الذين أرسلوا على صراط مستقيم) فيكون قوله: (عَلَىٰ صِراط مُّستَقِيم) داخلا في الصلة فلا ينبغي الوقوف على ما قبله، كما لا ينبغي الوقف على بعض الاسم، أو يكون التقدير: (إنك لمن المرسلين لتنذر قوما) فيدخل قوله: (لِتُنذِرَ)

---

(١) القطع للنحاس ص ٣١.

(٢) يقصد بالكوفي : قراءة الكوفيين.

(٣) المكتفي للداني ص١٨، وينظر مسألة الحروف التي في أوائل السور بتوسع في تفسير الطبري ١٥٧/١ وفي مقدمة لسان العرب لابن منظور.

(٤) منار الهدى للأشموني ٤٥/١ .

(٥) القطع والائتناف: للنحاس ص ٥٧٦.

في الصلة أيضًا، فلا ينبغي الوقف من هذه الجهة على (ٱلمُرسَلِينَ) ولا على (صِرَاط مُّستَقِيم)[١].

فإن جعلت (لِتُنذِرَ) متعلقا بـــ(تَنزِيلَ) ورفعته بإضمار مبتدأ كان الوقف على قوله:(مُّستَقِيم) كافيا، وقيل تاما، ويكون التقدير(هو تنزيل أو هذا تنزيل)، فإن نصبت (تَنزِيلَ) لم تقف على قوله: (عَلَىٰ صِرَاط مُّستَقِيم)؛ لأن النصب على المصدر، والعامل فيه الفعل الذي دل عليه الكلام[٢].

*** ومن أثر الوقف في تغيير جملة الصلة قول الله تعالى:** ﴿... فَإِن لَّم تَفعَلُواْ وَلَن تَفعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلحِجَارَةُ أُعِدَّت لِلكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة:٢٤].

يرى الأنباري: أن الوقف على قوله تعالى: ﴿ أُعِدَّت لِلكَٰفِرِينَ ﴾ تامٌ، وذلك لأنَّ جملة (أُعِدَّت لِلكَٰفِرِينَ) من صلة (ٱلَّتِي) كما قال في (آل عمران:١٣١) ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِيٓ أُعِدَّت لِلكَٰفِرِينَ﴾ [٣].

ومن ثَمَّ يُفهم من هذا الوقف أن جملة (وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلحِجَارَةُ) جملة مستعرضة، وأنَّ الأنباري لا يُجيز الفصل بين الموصول وصلته؛ "لأنه لا يجوز قطع الصلة عن الموصول فهما من المتلازمات القوية التي يعدُ الوقف بين عنصريها وقفاً قبيحًا"[٤] .

وعلى الرُّغم من هذا فإن للنحاس موقفا آخر من هذا الوقف؛ إذ إنه لا يُعدُّ جملة (أُعِدَّت لِلكَٰفِرِينَ) صلة الموصول (التي) ويفرق بين آيتي (البقرة) و(آل عمران) من جهة أنَّ "(التي) في البقرة قد وُصلت بقوله: (وقودها الناس) فلا

---

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) القطع: للنحاس ٥٧٦، والنشر في القراءات العشر: ٢٥٢/٢.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء: للأنباري ٥٠٥/١، والقطع للنحاس ص٤٥.

(٤) أثر الوقف على الدلالة التركيبية: د. محمد يوسف حبلص، طبعة دار الثقافة العربية– القاهرة، ١٤١٤هـ– ١٩٩٣م، ص ٨٤.

يجوز أن يوصل بصلة ثانية، أما في (آل عمران) فليس لها صلة غير (أعدت)"[1].

وأرى أن إعراب (أُعِدَّت لِلكَٰفِرِينَ) صلة، ومن ثَمَّ لا يجوز الوقف على (وَٱلحِجَارَةُ) ففيه تضييق للواسع؛ لأن " الجملة قد تكون مستأنفة فيكون الوقف على (وَٱلحِجَارَةُ) حسنًا أو صالحًا، وقد يكون كافيًا على استئناف ما بعدهُ "[2].

*** ومن أثر الوقف في تغيير وظيفة الأداة النحوية قول الله تعالى:** ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَستَحِيۦٓ أَن يَضرِبَ مَثَلا مَّا بَعُوضَة فَمَا فَوقَهَا﴾ [البقرة:٢٦].

ذكر النحاس: أن الوقف على (فَمَا فَوقَهَا) تامٌ عند أبي حاتم، وقد استحسنهُ النحاس، وخطأ من وقف على(بعوضةً) وحجته أنَّ "(ما) إن كانت زائدة للتوكيد فلا يُبتدأ بها، وإن كانت بمعنى (الذي)، ورفعتَ (بَعُوضَة) فهي بدل من (مَثَل)، وكذا إن كانت نكرة ... والقطع على (ما) حسن، ولكن الائتناف بما بعدها قبيح؛ لأنه منصوب مردود على ما قبله ... والوقف على (بَعُوضَة) ليس بتمام؛ لأنه متعلق بقوله: (فَمَا فَوقَهَا) كما قال أبو حاتم"[3].

وهنا يظهر بجلاء أثر الوقف والابتداء في اختلاف دلالة (ما)؛ إذ إنَّ معناها هو الذي يحدد الوقف وحكمه، فإنها قد تكون نكرة موصوفة بمعنى شيء، وعليه فـ(بعوضة) صفة لها، ومن ثَمَّ فلا يحسن الوقف على (ما)؛ لأنَّ (بَعُوضَة) متممة لها بمعنى أنه وصفها بالجنس المنكر لإبهامه، فهي في معنى (قليل)، وبناء على هذا فـ(ما بعوضة) بدل من (مثلا) و(بعوضة) بدل من (ما) أو عطف بيان لها، وعليه فالوقف على (بعوضة) كافٍ لحاجته إلى ما بعده في المعنى.

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء: للأنباري ٥٠٥/١، والقطع: للنحاس ص ٤٥.

(٢) القطع: للنحاس ص٤٥.

(٣) القطع للنحاس ٤٦، ٤٧، وينظر: إيضاح الوقف والابتداء: للأنباري ٥٠٨/١.

ويمكن أن تكون (ما) زائدة لتوكيد شيوع التنكير في (مثلا)، و(بعوضة) بدل أو عطف بيان من (ما)، وعليه فلا يُبتدأُ بها، ومن ثَمَّ فالوقف على (فما فوقها) تامٌ.

ويمكن أن تُنصب (بعوضةً) على أنَّها مفعول (يضرب) و(مثلا) حال قُدِّمت على (بعوضة) ويكون الوقف عليه (كافيا) لتعلقه بما بعده[1].

*** ومن أثر الوقف في جواز الفصل بين جملة الحال وصاحبها قول الله تعالى:** ﴿... وَقُلنَا ٱهبِطُواْ بَعضُكُم لِبَعضٍ عَدُوّ وَلَكُم فِي ٱلأَرضِ مُستَقَرّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِين * فَتَلَقَّىٰ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰت فَتَابَ عَلَيهِ...﴾ [البقرة ٣٦-٣٧].

يرى الداني أن الوقف على (وَقُلنَا ٱهبِطُواْ) كاف، ووجهه عنده أن الوقف على (ٱهبِطُواْ) للتجريد، وعدم ربط العداوة بالهبوط؛ أي لا ترابط بين الأمر بهبوطهم وبين العدواة الحاصلة بينهم، أو بين إهباطهم وعداوتهم[2].

وفي وصف الداني الوقف هنا بأنه كافٍ نظرٌ؛ لأن الجملة الاسمية بعده (بَعضُكُم لِبَعضٍ عَدُوّ) ستكون مستأنفة، للإخبار عن ثبوت العداوة بينهم، وفيه دلالة على أنَّه يجوِّز الفصل بين جملة الحال وصاحبها باعتبار أنهما من العناصر النحوية الأقل تلازمًا.

ويرى النحاس أنَّك إن جعلت الجملة في موضع الحال كان الوقف على (بَعضُكُم لِبَعضٍ عَدُوّ) أي اهبطوا متباغضين؛ بعضكم لبعض عدو، فيكون الأمر هاهنا بالهبوط متضمنا الأمر باتخاذ إبليس وذريته من بعدُ أعداءً[3]؛ وهذا كثير في القرآن؛ ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُو

(١) منار الهدى: للأشموني ٦٦/١ ، ٦٧.

(٢) المكتفي في الوقف والابتداء: ص: ٢١.

(٣) القطع: للنحاس ص٥٣.

حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [فاطر: ٦]؛ ومنه كان " الوقف على (عَـدُوٌّ) أحسن"[١] "وأحسن منه (مستقر ومتاع إلى حين)"[٢].

*** ومن أثر الوقف في تغيير خبر (ليس) قول الله تعالى:** ﴿ لَيسُواْ سَوَآء مِّن أَهلِ ٱلكِتَٰبِ أُمَّة قَآئِمَة يَتلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيـلِ وَهُـم يَـسجُدُونَ﴾ [آل عمران:١١٣].

يرى الأشموني أنَّ الوقفَ على (لَيسُواْ سَوَآء) تاما على اعتبار أنَّ الضمير في (ليسوا) لأحد الفريقين، وهو من تقدم ذكره في قوله: (مـنهم المؤمنـون وأكثرهم الفاسقون) أي ليس الجميع سواء؛ فليس من آمن كمن لم يـؤمن، أو ليس المؤمنون والفاسقون المتقدم ذكرهم سواء [٣].

وعليه فإنَّ الجملة بعد هذا الوقف (من أهل الكتاب أمةٌ قائمـةٌ...) اسـميةٌ ارتفعت فيها(أُمَّة) بالابتداء، والجار والمجرور قبله الخبر، وهو الأصح، كمـا يرى الأشموني[٤].

ويرى الفراء والأنباري أنَّ التمامَ الوقفُ علـى (يـسجدون)، والمعنـى عندهما: ليست تستوي أمة قائمة يتلون آيات الله وأمة على غير ذلك[٥].

وهذا الذي ذهبا إليه تختلف معه الدلالة النحوية؛ إذ إنَّهما قـدرا (سـواء) بمعنى (تستوي) أي ليست تستوي من أهل الكتاب أمة قائمة وأخرى غير قائمة،

---

(١) منار الهدى : للأشموني ٩٣/١.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء: للأنباري ٢/ ٦٥٢.

(٣) منار الهدى : للأشموني ١٥٤/١.

(٤) المرجع السابق نفسه.

(٥) معاني القرآن: للفراء أبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت:٢٠٧هـ) تحقيق. أحمد يوسف نجاتي وآخرون، طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة مصر، الطبعة الأولى٢٣٠/١، وإيضاح الوقف والابتداء: للأنباري ٥٨٢/٢.

وعليه فـ(أمةٌ) مرفوعة بـ(تستوي)، وبناء على هذا فلا يتمُّ الكلام بالوقف على (سَوَآء)، وإنما تمام الكلام على (يسجدون).

وما ذكره الفراء والأنباري من تقديرهما خبر ليس (تستوي أمةٌ) فيه تعسف وتكلف، ثم هو لا يستقيم من جهة الصناعة النحوية؛ لأن خبر (ليس) لا يعود منه على اسمها عائد، وهذا لا يجوز، مع قُبح عمل سواء؛ لأنه ليس بجارٍ على الفعل(١).

وذكر أبو عبيدة: أن (أُمَّة) اسمُ (ليس) و(سَوَآء) خبرها، وأتى الضمير في (ليس) على لغةِ: (أكلوني البراغيث)(٢) قال مكي: "وهذا بعيدٌ؛ لأن المذكورين قد تقدموا قبل (ليس) ولم يتقدمْ في (أكلوني) شيءٌ، فليس هذا مثلَه(٣).

وتبعَه الأشموني في رده على أبي عبيدة، وذكر أن الضمير في (لَيسُواْ سَوَآء) على رأي أبي عبيدة يعودُ على (أهلِ الكتابِ)، و(سَوَآء) خبرٌ ليس يُخبرُ به عن الاثنين وعن الجمع(٤).

وأرى أنَّ الوجه في الوقف هو الوقف على (ليسوا سواء)، وأنَّ هذا الوقف تامٌ؛ لأنَّ مؤمني أهل الكتاب ليسوا ككافريهم، وعليه فيُبتدأ بقوله: (من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم ساجدون) جملة مستأنفة مسوقة لبيان وجه التفرقة بين الفريقين والله أعلم.

---

(١) مشكل إعراب القرآن : لمكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني (ت:٤٣٧هـ) تحقيق د. حاتم صالح الضامن، طبعة مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ١/١٧٠، والقطع: للنحاس ص١٤٥.

(٢) مجاز القرآن: لأبي عبيدة معمر بن المثنى البصري (ت:٢٠٩هـ) تحقيق. محمد فؤاد سزكين، الناشر مكتبة الخانجي- القاهرة ١٣٨١هـ ١/١٠١.

(٣) مشكل إعراب القرآن: لمكي ١/١٧٠.

(٤) منار الهدى: للأشموني١/١٥٤.

*** ومن أثر الوقف في تغيير وظيفة لام المضارع قول الله تعالى:**﴿ قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلأَرضِ قُل لِّلَّهِ كَتَبَ عَلَىٰ نَفسِهِ ٱلرَّحمَةَ لَيَجمَعَنَّكُم إِلَىٰ يَومِ ٱلقِيَٰمَةِ لَا رَيبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم فَهُم لَا يُؤمِنُونَ﴾ [الأنعام:١٢].

ذهب الأنباري إلى أن الوقف في قوله – تعالى–: (لَيَجمَعَنَّكُم) فيه وجهان:

الأولُ: أن يتم الكلام على قوله:(كَتَبَ رَبُّكُم عَلَىٰ نَفسِهِ ٱلرَّحمَةَ)، ثم يستأنف بقوله:(لَيَجمَعَنَّكُم)(١)، وهذا قول الفراء(٢)؛ وعليه فيكون الوقف تاما على: (ٱلرَّحمَةَ)؛ ثم يبتدئ القارئ: (لَيَجمَعَنَّكُم إِلَىٰ يَومِ ٱلقِيَٰمَةِ...) ولا تعلق حينئذ بين الجملتين.

وذكر القرطبي: أن الاستئناف بـ(لَيَجمَعَنَّكُم) على جهة التبيين؛ وعليه يكون المعنى:(ليمهلنَّكم وليؤخرَن جمعَكم)، وقيل المعنى (لَيَجمَعَنَّكُم)؛ أي في القبورِ إلى اليومِ الذي أنكرتموه(٣)، وبيَّن الأشموني أن الوقف على (ٱلرَّحمَةَ) حسنٌ إذا جعلتَ اللام في (لَيَجمَعَنَّكُم) جواب قسمٍ محذوفٍ، والتقدير(والله ليجمعنكم)(٤).

والوجه الآخر: أن يكون قوله: (لَيَجمَعَنَّكُم) في موضع نصب بـ (كَتَبَ)(٥)، كما في قوله تعالى: ﴿ عَلَيكُم كَتَبَ رَبُّكُم عَلَىٰ نَفسِهِ ٱلرَّحمَةَ أَنَّهُۥ مَن عَمِلَ مِنكُم سُوٓءَا... ﴾ [الأنعام:٥٤] وعلى هذا الوجهِ لا يحسن الوقف على (ٱلرَّحمَةَ)؛ لتعلق (لَيَجمَعَنَّكُم) بما قبلها، وعلى هذا المعنى تكونُ (لَيَجمَعَنَّكُم) في موضعِ

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء: للأنباري ٦٣٠/٢. والقطع: للنحاس ص٢٢٠.

(٢) معاني القرآن: للفراء ٣٢٨/١.

(٣) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): لشمس الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر ابن فرح الأنصاري القرطبي (ت:٦١٧هـ)، تحقيق. أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، طبعة دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ–١٩٦٤م ٣٩٥/٦.

(٤) منار الهدى: للأشموني ٢٣٣/١.

(٥) القطع : للنحاس ص٢٢٠، وإيضاح الوقف والابتداء: للأنباري ٦٣٠/٢.

نصبٍ على البدلِ من (ٱلرَّحمَةَ)؛ وبهذا قال مكي، وعليه فإنَّ الرحمة لا تُنافي الجمع والحساب![1].

*** ومن أثر الوقف في تغيير عامل النصب في الجملة الفعلية قول الله تعالى:** ﴿ قُل أَمَرَ رَبِّي بِٱلقِسطِ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُم عِندَ كُلِّ مَسجِدٍ وَٱدعُوهُ مُخلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ كَمَا بَدَأَكُم تَعُودُونَ* فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَيَٰطِينَ أَولِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحسَبُونَ أَنَّهُم مُّهتَدُونَ﴾[الأعراف٣٠:٢٩].

ذكر النحاس أنَّ هناك وجهين في نصبِ (فَرِيقًا)، وعليه يظهر حكم الوقف على (تَعُودُونَ)، فقال: إن شئتَ نصبتَ الفريق الأول والثاني بـ(تَعُودُونَ) كأنه قال: (تعودون على حالِ الهدايةِ والضلالةِ) والدليل على هذا قراءةُ أُبي بن كعب أنهُ قرأ (كما بدأكم تعودون فريقين)؛ فريقًا هدى، وفريقًا حق عليهم الضلالة، فمن هذا الوجهُ لا يتم الوقف على (تَعُودُونَ)؛ لأنهُ ناصبٌ (للفريقين) ظاهر التعلق بهما، لا يُفصل بينه وبين معموله[2].

وكذلك لا يصح الوقف " إن نُصبتا حالين من فاعلِ (تعودون) أي: تعودون فريقاً مهديًا، وفريقًا حاقًا عليهم الضلالة، والوقفُ حينئذٍ على (ٱلضَّلَٰلَةُ)"[3].

والوجه الأخر: أن تُنصب (فَرِيقًا) بـ(هَدَىٰ)[4] وفريقًا الثانية تنصب على معنى: وأضل فريقًا حق عليهم الضلالة، ويكون التمام على هذا (تَعُودُونَ) لعدم تعلق ما بعده به؛ فيكون قوله: (فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ) كلاما مستأنفا[5].

---

(١) تفسير القرطبي: ٣٩٥/٦، ومشكل إعراب القرآن: لمكي ٢٥٣/١.
(٢) القطع للنحاس ص٢٥٠، وينظر: إيضاح الوقف والابتداء: للأنباري٦٥٣/٢.
(٣) منار الهدى: ص٢٩٦.
(٤) يرى مكى أنَّ (فَرِيقًا) الأولى نُصبت بـ(هَدَى)، والثانية نُصبت بإضمار فعلٍ في معنى ما بعدهُ، تقديرهُ (وأضل فريقًا) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢٨٧/١.
(٥) ينظر: القطع: للنحاس ص٢٥٠، والمكتفي: للداني ص٧٤.

وعليه فتغير الإعراب متعلق بتغير الوقف؛ فمن جعل (فريقا) معمولا لـ (تعودن) لم يقف؛ ومن لم يجعلها كذلك وقف.

*** ومن أثر الوقف في تغيير وظيفة الواو قول الله تعالى:** ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأنفال:٦٤].

نقل الأنباري عن أبي حاتم أنَّ المعنى: (ومن اتبعك من المؤمنين حسبهم الله)؛ وعليه فلا يصح الوقف على (حسبك الله)؛ لقوة تعلق ما بعده به على هذا المعنى عنده؛ ولكن يصح على معان أُخر، وقد انتقده الأنباري في هذا فقال:

"وهذا غلط؛ لأن المفسرين والنحويين على خلافه، وإنما رغب النحويون عنه لأنه ينقطع من الأول إذا فعل به ذلك، وهو متصلٌ على مذهبِهم، فليست بهم حاجة إلى قطعه منه"(١).

والحق أنَّ انتقاد الأنباري لأبي حاتم يمكن قبوله إذا سلمنا بأن أبا حاتم لا يجيز الوقف على (حسبك الله) مطلقا، وأما إذا كان يجوز الوقف والوصل فلا؛ لأن معنى الآية عند أبي حاتم: الله وحده كافيك، وكافي أتباعك؛ فلا يحتاجون معه إلى أحد، وبناء على هذا تنشأ للواو وظيفتان نحويتان، وسيكون لها تقديران:

أحدهما: أن تكون الواو عاطفةً (مَنْ) على الكاف المجرورة في (حسبك) والعطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار جائز على المذهب المختار، وشواهده كثيرة، وشُبَهُ المنعِ منه واهيةٌ(٢).

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء: للأنباري ٦٨٧/٢، ٦٨٨.

(٢) تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل: لجمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت:١٣٣٢هـ) تحقيق. محمد باسل عيون السود، طبعة دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ٣٢٠/٥.

والثاني: أن تكون الواو للمعية؛ وهو قول الزمخشري حيث قال في الآية: "(وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلمُؤمِنِينَ) الواو بمعنى: مع، وما بعدهُ منصوبٌ، تقولُ: حسبُك وزيداً درهمٌ، ولا تجر؛ لأن عطفَ الظاهرِ المجرور على المكنى ممتنع، والمعنى: كفاك وكفى أتباعَك من المؤمنين اللهُ ناصرًا، أو يكون (مَن) في محل الرفع؛ أي كفاك اللهُ، وكفاك المؤمنون"(١).

وفيها تقدير ثالث: أن تكون (من) في موضع رفع بالابتداء؛ أي: ومن اتبعك من المؤمنين حسبهم الله؛ قال الإمام الداني : (حسبك الله) كافٍ إذا جعلت (من) في قوله: (ومن اتبعك من المؤمنين) في موضع رفع بالابتداء والخبر بتقدير: ومن اتبعك من المؤمنين كذلك، أو جعلت في موضع نصب بتقدير: يكفيك الله ويكفي من اتبعك من المؤمنين، فإن جُعلت نسقاً على اسم الله عز وجل لم يكف الوقف دونها (من المؤمنين) تام"(٢).

فالذي لا يصح في الآية من جهة المعنى أن تكون (مَن) في موضع رفع عطفا على لفظ الجلالة (اللهُ) والمعنى: حسبك الله وأتباعك، وهو خطأ محض لا يجوز حمل الآية عليه فإن الحسب والكفاية لله وحده، كالتوكل والتقوي والعبادة(٣).

---

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: لجار الله أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت:٥٣٨هـ)، طبعة دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ ٢/٢٣٤.

(٢) المكتفي في الوقف والابتدا: ص: ٨٥.

(٣) التفسير القيم: لشمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١ هـ) تحقيق. مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية، إشراف الشيخ إبراهيم رمضان، الناشر دار ومكتبة الهلال- بيروت، الطبعة الأولى الهلال- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١/٤٥١.

وبناء على ما سبق يصح قول أبي حاتم السجستاني أنَّ من المعاني التي يقبلها الوقف على (حسبك الله) والابتداء بقوله: (ومن اتبعك من المؤمنين) على تقدير: (ومن اتبعك من المؤمنين حسبهم الله) وليس في هذا نقد يوجه إليه فيه.

*** ومن أثر الوقف في تغيير اسم الناسخ وخبره قول الله تعالى:** ﴿ وَلَقَد أَرسَلنَا مِن قَبلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَومِهِم فَجَآءُوهُم بِٱلبَيِّنَٰتِ فَٱنتَقَمنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجرَمُواْ وَكَانَ حَقًّا عَلَينَا نَصرُ ٱلمُؤمِنِينَ﴾ [الروم:٤٧]

يرى النحاس أن الاختيار في قوله تعالى: (وَكَانَ حَقًّا عَلَينَا نَصرُ ٱلمُؤمِنِينَ) أنَّ تمام الوقف على (ٱلمُؤمِنِينَ)، والتقديرُ: وكان نصر المؤمنين حقًا علينا، على أن يكون (نَصرُ) اسم كان، و(حَقًّا) خبرَها، ثم تبتدئ بـ(علينا نصر المؤمنين) أي: إن علينا أن ننصر المؤمنين بالانتقام من أعدائهم وهم الذين أجرموا[1].

وذهب البعض إلى أنَّ الوقف التام على قوله: (وَكَانَ حَقًّا)، والتقدير: فانتقمنا من الذين أجرموا وكان انتقامنا منهم حقًا[2].

ويبدو لي أنَّ النحاس قد لمح في الوقف على آخر الآية (علينا نصر المؤمنين) عدم تقدير محذوف، وهذا أولى من وجهة نظري؛ لأن ما لا يحتاج إلى تقدير محذوف أولى مما يحتاج إلى تقدير محذوف، ولكن هذا لا يمنع الوقف على (حقا)؛ لأن فيه بيانَ "أنه لم يكنْ الانتقام ظلماً بل عدلاً؛ لأنه لم يكنْ إلا بعد كونِ بقائِهم غيرَ مفيدٍ إلاّ زيادةَ الإثمِ وولادةَ الفاجرِ الكافرِ، فكان عدمُهم خيرًا من وجودِهم الخبيثِ"[3].

---

(١) القطع: للنحاس ص ٥٣٦، وإيضاح الوقف والابتداء ٨٣٤/٢.

(٢) المكتفي: للداني ص١٦٢، وإيضاح الوقف والابتداء ٨٣٥/١.

(٣) تفسير البحر المحيط: لأثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق الشيخ. عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، طبعة دار الكتب العلمية– بيروت، الأولى ١٤٢٢هـ ١٧٣/٧، والمنار: للأشموني ١٤٨/٢.

الخاتمة

وفي الخاتمة أود أن أقول: إنَّ هذا البحث على وجازته أراد أن يقدم تطبيقا ولو قليلا لظاهرة من أهم الظواهر المرتبطة بالقرآن الكريم وهي ظاهرة الوقف والابتداء عند القراء، ومدى تعانقها مع علم النحو العربي تأثيرا وتأثرا؛ للوقوف على الطاقات الإبداعية في الأساليب التي بيانها يُعدُّ أعلى بيانٍ بين يدي البشر وهو كلام الله – عز وجل –، وقد تكشف لي من خلال هذا البحث جملة من النتائج يمكن بلورتها في النقاط التالية:

١- أنَّ تغير الوقف والابتداء مرتبط ارتباطا وثيقا بالعلاقات التركيبية في الجملة العربية، تصح بصحته وتفسد بفساده.

٢- أنَّ توظيف الوقف في القراءة آليةٌ منهجية دقيقة تعين الدارسين على إدراك العلاقات التركيبية بين الوحدات النحوية وما يترتب على ذلك من دلالة.

٣- أنَّ للنحو صلة كبيرة بعلم الوقف والابتداء؛ فعلى أحكامه يتحدد كل نوع من الوقف، وكيفية الابتداء بما بعده؛ لذا نجد كثيرا من العلماء يختلفون فيه اختلافا كبيرا في تعليلاتهم حسب مذاهبهم، وتتعدد حججهم وأقيستهم.

٤- أنه ينبغي لمن يدرس الوقف في القرآن الكريم أن يكون ملما بأوجه الإعراب المختلفة.

وفي النهاية لا أدعي أنني قدمت في هذا البحث تطبيقا يكشف عن جميع القضايا النحوية، نظرا للشروط التي تحكم مثل هذه البحوث في حجمها و طبيعتها، ولكني قدمت ما يكشف عنها، ويدل عليها، وينبئ عن وجودها في السلوك اللغوي العربي. والله أسأل أن يلقى هذا البحث القبول، وأن يكتب لي به الأجر عند رب العالمين يوم أن نلقاه.

قائمة المصادر والمراجع

***

١- الإتقان في علوم القرآن: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت:٩١١ه) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

٢- أثر الوقف على الدلالة التركيبية: د. محمد يوسف حبلص، طبعة دار الثقافة العربية- القاهرة ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٣- أساس البلاغة: لأبي القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) تحقيق. عبد الرحيم محمود، طبعة دار المعرفة- بيروت١٤٠٢هـ.

٤- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل: لأبى بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق، الأولى١٣٩٠هـ- ١٩٧١م.

٥- البرهان في علوم القرآن: لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، (ت:٧٩٤ه) تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، طبعة دار المعرفة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٩٥٧م.

٦- تفسير البحر المحيط: لأثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي(ت:٧٤٥هـ)، تحقيق الشيخ. عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، طبعة دار الكتب العلمية- بيروت، الأولى ١٤٢٢هـ.

٧- تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل: لجمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت:١٣٣٢هـ) تحقيق. محمد باسل عيون السود، طبعة دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٨- التفسير القيم: لشمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١ هـ) تحقيق. مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية، إشراف الشيخ إبراهيم رمضان، الناشر دار ومكتبة الهلال- بيروت، الطبعة الأولى الهلال- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٩- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): لشمس الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر ابن فرح الأنصاري القرطبي (ت:٦١٧هـ)، تحقيق. أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، طبعة دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

١٠- جمال القراء وكمال الإقراء: لأبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣) تحقيق د. علي حسين البواب، طبعة مكتبة التراث- مكة المكرمة، ومطبعة الدني- القاهرة، الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

١١- العباب الزاخر واللباب الفاخر: لأبي الفضائل رضي الدين الحسن بن محمد، الصاغاني القرشي (ت:٦٥٠هـ) تحقيق: محمد حسن ال ياسين، طبعة دار الرشيد للنشر- بغداد ١٩٨١م.

١٢- القطع والائتناف: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس (ت:٣٣٨هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن إبراهيم المطرودي، عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، الأولى١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

١٣- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: لجار الله أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت:٥٣٨هـ)، طبعة دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.

١٤- الكليات-معجم في المصطلحات والفروق اللغوية-: لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش- محمد المصري، طبعة مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٥- لسان العرب: لجمال الدين محمد ابن مكرم بن علي بن منظور (ت:٧١١هـ)، تحقيق. أمين محمد عبد الوهاب، وأمين الصادق الحميدي، طبعة دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

١٦- مجاز القران: لأبي عبيدة معمر بن المثنى البصري (ت:٢٠٩هـ) تحقيق. محمد فؤاد سزكين، الناشر مكتبة الخانجي- القاهرة ١٣٨١هـ.

١٧- مشكل إعراب القرآن : لمكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني (ت:٤٣٧هـ) تحقيق د. حاتم صالح الضامن، طبعة مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

١٨- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت:٧٧٠هـ) طبعة المكتبة العلمية بيروت- لبنان ١٩٨٧م.

١٩- معاني القرآن: للفراء أبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت:٢٠٧هـ) تحقيق. أحمد يوسف نجاتي وآخرون، طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة مصر، الطبعة الأولى.

٢٠- معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس ت:٣٩٥ه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، طبعة دار الجيل- بيروت١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢١- المكتفي في الوقف والابتدا: لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ) تحقيق. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، طبعة دار عمار- الأردن، الأولى١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٢٢- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا: لأحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني (ت:١١٠٠هـ)، تحقيق. عبد الرحيم الطرهوني، طبعة دار الحديث- القاهرة، مصر ٢٠٠٨م.

٢٣- النشر في القراءات العشر: لشمس الدين محمد بن يوسف الشهير بابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ) تحقيق. علي محمد الضباع، طبعة المطبعة التجارية- القاهرة.

٢٤- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: لعبد الفتاح بن السيد العسس المرصفي (ت: ١٤٠٩هـ) طبعة مكتبة طيبة- المدينة المنورة، الطبعة الثانية (د.ت).

* * *